اقتصاد

فوق الطاولة

«مشروعي» مشروعكم!

علي هاشم

بعد عقد كامل على الولادة «الدفترية» لهيئة التشغيل وتنمية المشروعات، من دون ولادة أي منها، بات بمقدور الحكومة اليوم الحديث عن إطار مؤسسي عملاني واعد لدعم المشاريع الصغيرة، وبات من الممكن لرئيس مجلس الوزراء أن يتناول –تناول الواثق– دور الحكومة في هذا القطاع التنموي، كما فعل في طرطوس أول أمس.

فمع الاتفاق الذي أبرمته وزارة الإدارة المحلية و«الأمانة السورية للتنمية»، دشنت الحكومة مرحلة «تحرير» المشاريع الصغيرة من ربق ثنائية «التمويل والضمانات» التي طوقت عنقها لعشر سنوات قضتها الحكومة في البحث المرير عن إطار مؤسسي تلو الآخر، وصولا إلى الأسابيع الأخيرة التي شهدت طرح تعليمات «تأسيس مؤسسات ضمان المخاطر» التي تحتاج إلى من يضمنها، وبعدها بأيام «تعاليم منح القروض التشغيلية» التي أطلقتها المصارف الحكومية وآلت فيها على نفسها الاستمرار بدعم «البطالة» بما ضمنتها من اشتراطات طاردة!.

بالطبع، ثمة بعد موضوعي لفشل الحكومات المزمن في إطلاق المشاريع الصغيرة، فزيادة عن تثاقل جسدها البيروقراطي، ثمة إحجام مشروع لمؤسسات التمويل مخافة السقوط في حفرة الديون المعدومة، وهنا بالضبط تبرز واحدة من أهم فوائد التعاون بين القطاعين الحكومي والأهلي، فوفق المبادرة الثنائية التي أطلقتها الإدارة المحلية و«الأمانة السورية» تحت مسمى «مشروعي»، تبدو الفرصة مواتية لتذليل العقبات؛ الموضوعي منها، وتلك الناجمة عن المخيلة الضحلة للمنتجات المصرفية أيضا، وتعهد الطرفان بتخصيص ٥,٢ مليارات ليرة لتوليد ٦٣ ألف فرصة عمل عبر قروض تشغيلية تمنح بسهولة ويسر لطالبيها على مدى السنوات الخمس القادمة.

فرص العمل التي تستهدف المبادرة توليدها تبرز الأثر الإيجابي المتوقع لها على قطاع التشغيل، إذ إن الأرقام المعلنة تعني تغطية ما بين ٥ و٧٪ من أعداد الوافدين إلى سوق العمل سنوياً.. وفي الواقع، فكلا الرقمين ينافسان بقوة ما تستطيع الحكومة توليده من فرص للعمل في قطاعاتها الإنتاجية والإدارية، مع فارق جوهري يتمثل في التدني الهائل لكلفة كل منها، والتي تزيد عن ٣ ملايين ليرة في القطاع الحكومي وما لا يقل عن ضعف ذلك في القطاع الخاص، فيما البيانات المعلنة للمبادرة الوليدة تؤكد أنها لا تتجاوز الـ٩٠ ألف ليرة.. بالطبع، لا يقلل من شأن ذلك لكون بعضها فرص عمل جزئية!!

وفق الفارق الصادم في تكلفة فرصة العمل، على الحكومة أن تتخيل قدرتها على تقديم منافذ دخل حقيقية «أو موازية» لآلاف العوائل بتكاليف بسيطة للغاية، وإذ ذاك، يمكنها القول بجدارة إنها أنجزت نقلة نوعية في قطاع التشغيل، وإن «مشروعي» هو مشروعها وأحد أحصنتها الرابحة في تظهير صورتها حال أنفقت في دربه ما يتطلب إنجاحه من تسهيلات إدارية قد تفسح المجال أمام تنام عمودي في عمل صناديق التمويل المنبثقة عن المشروع في المحليات وتحولها لما يشبه «بنوك الفقراء» صغيرة واسعة الانتشار.. عندها، ستتولد –بالتأكيد– حركية جديدة للاقتصاد الوطني ترتكز إلى عدد هائل من وحدات الأعمال الصغيرة التي يقف وراءها قسم مماثل من المنتجين / طالبي العمل حالياً.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي لـ«الوطن»:

موازنة ٢٠١٦ ليست انكماشية والحكومة لم تتخذ قرار تخفيض حجم الإنفاق

رفع سعر الصرف في موازنات الدولة هو مقاربة موضوعية من وجود حالة تضخم تزداد شيئاً فشيئاً

علي محمود سليمان

«لا يمكن القول إن الموازنة العامة للدولة للعام القادم ٢٠١٦ هي موازنة انكماشية لأن الحكومة لا تتعمد تخفيض حجم الإنفاق العام أو حجم الأموال التي ستضخ في السوق السورية من أجل مواجهة حالة من التضخم التي تسود البلد وهي حالة قائمة بالفعل».

بهذه العبارات استهل رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي قيس خضر حديثه لـ«الوطن» موضحاً بأن الموازنة الانكماشية هي الموازنة التي تعمد فيها السياسة المالية لتخفيض نسب الإنفاق العام لمواجهة حالات التضخم التي تسود السوق، ولذلك فإن التسمية الأصح لموازنة العام ٢٠١٦ ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي بأنها موازنة مواجهة وتحد، لأننا في وضع لا يسمح لنا بالقيام بكل ما نريده من أجل تحريك عجلة الاقتصاد، إذ بات معلوماً للجميع أن الدولة مع دخولها السنة الخامسة من أزمة عميقة وحادة جداً لم يعد لديها الإمكانات والموارد المالية الكافية للوفاء بالمتطلبات اللازمة للاقتصاد السوري، ومن هنا لا يمكن القول عن هذه الموازنة إنها موازنة انكماشية لأن الحكومة السورية لم تتخذ القرار بالذهاب إلى تخفيض حجم الإنفاق.

١٩٨٠ مليار ليرة موازنة ٢٠١٦

وكان الإعلان عن الموازنة العامة للعام ٢٠١٦ قد كشف بأنها بشقيها الجاري والاستثماري بلغت ١٩٨٠ مليار ليرة سورية، وبأن الحكومة مستمرة في سياسات الدعم الاجتماعي وعقلنة الدعم والتوسع به حيث إن كتلة الدعم للعام الحالي ٩٨٤ مليار ليرة سورية على حين في العام ٢٠١٦ رُصد لها ١٠٥٣ ملياراً، إضافة إلى السعي إلى توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية والتنموية والاهتمام بالصناعات الإستراتيجية، وقد تم الاعتماد خلال وضع وإعداد الموازنة على مراعاة متطلبات عملية التنمية الشاملة والمتوازنة، وعلى أهمية ترشيد الإنفاق والحد من الهدر واستكمال إنجاز المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المهمة التي وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى مراحل متقدمة ووفق الأولويات.

وبالعودة إلى سبب اعتبار موازنة العام القادم ٢٠١٦ بأنها انكماشية فقد تمت ملاحظة أن موازنة العام الجاري ٢٠١٥ قد بلغت ١٥٥٤ مليار ليرة سورية، وتم تقديرها بنحو ٧,٧ مليارات دولار أميركي، في تقرير نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا)، ما يعني أن موازنة العام ٢٠١٦ تزيد بنسبة ٢٧,٤ بالمئة بالليرات السورية. أما بالدولار الأميركي فلو اعتمدنا على سعر صرف الدولار الأميركي المقر بالموازنة وهو ٢٥٠ ليرة، فتكون الزيادة في موازنة ٢٠١٦ نحو ٢,٨٥ بالمئة فقط، بعد أن تعادل ٧,٩٢ مليارات دولار أميركي. وتتغير المعادلة مع اعتماد سعر صرف أكثر واقعية، فلو اعتمدنا على سعر صرف ٣٠٠ ليرة للدولار تنخفض قيمة الموازنة إلى ٦,٦ مليارات دولار أميركي، ما يعني انخفاضاً عن موازنة ٢٠١٥ بما يزيد على ١٤,٢ بالمئة.

وهنا يعود رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ليوضح بأن ما يتم الحديث عنه حول أن القيمة الحقيقية لهذه الموازنة تتراجع إذا ما قيست كقوة شرائية فهو كلام صحيح ولكن هذا الكلام يندرج تحت بند معطيات الأزمة والظروف التي فرضتها الأزمة وليست سياسة اقتصادية انكماشية اتبعتها الحكومة، ومن هنا جاءت موازنة المواجهة والتحدي، كوننا في ظرف لا نستطيع التحكم فيه بمصادر الإيرادات كافة لمواجهة النفقات الإجمالية، مضيفاً: إن الموازنة قامت بالتعبير الدقيق على مقاربة احتياجات متسارعة متزايدة بشكل كبير مع إيرادات آخذة بالتضاؤل نتيجة لمفرزات الأزمة وهو ليس مجالاً للمجاملة، وإنما هو واقع يعيشه السوريون حقيقة وما الموازنة إلا انعكاس مالي لما هو موجود على أرض الواقع من إمكانات ونفقات.

تحديد الدولار بـ٢٥٠ ضرورة تخطيطية

وعما يتعلق بتحديد سعر الصرف لموازنة العام القادم بسعر ٢٥٠ ليرة سورية، لفت الدكتور خضر إلى أن اعتماد سعر صرف ٢٥٠ ليرة سورية، لا يعني بأنه لن يكون هناك تحركات لسعر الصرف، وأن مقاربة تغير سعر الصرف ونقله من رقم إلى رقم أعلى حتى وصل إلى حدود ٢٥٠ ل. س هي مقاربة موضوعية من وجود حالة تضخم تزداد شيئاً فشيئاً، ومن دون الخوض في تفاصيل تحرك سعر الصرف والتغيرات والتقلبات فيه، فإنه لا يوجد من مرتكزات موضوعية لتحديد قيم سعر الصرف وإنما هناك أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية وإعلامية ومضاربات تحكم سعر الصرف.

قيام الحكومة بتحريك سعر الصرف لحدود ٢٥٠ ليرة سورية، هو حاجة وضرورة تخطيطية أي إننا نحتاج لتثبت الخطة المالية للعام القادم على سعر صرف معين، فهناك حاجة لمعرفة حجم الإنفاق من القطع الأجنبي، فلا يمكن اعتماد تقلبات في سعر الصرف في ثلاثة أشهر مثلاً أو ستة أشهر، حيث إن مقتضيات الضرورة التخطيطية وفقاً لمبادئ التخطيط الاقتصادي أن تكون للسنة المالية القادمة بكاملها سعر صرف واحد.

وفعلياً فإن اعتماد سعر الصرف ٢٥٠ ليرة سورية يعتبر أقل من الواقع، أي إن اعتماده تم تماشياً مع الواقع وتحركات سعر الصرف، ومع ذلك فإن السعر الذي تم اعتماده يعني أن الحكومة ما زالت في سياق الدعم، فمثلاً عندما أقدم نفقات بقيمة عشرة آلاف دولار على أن يكون سعر الصرف ٢٥٠ ليرة سورية، فالحقيقية أن كمية الأموال التي ستدفع تفوق الكمية التي أقرت في هذه الخطة، حيث إنه لجهة الدعم فإن هذا الرقم يعني أن الدعم المقدم والمشمل يفوق حقيقة ما تم التصريح به من أرقام اسمية وليست حقيقة.

الحكومة لم تتخل عن الدعم

وهنا يبيّن خضر بأن عقلنة الدعم لا تعني تخفيض الدعم وإنما إعادة تخصيص الدعم وتوزيعه، بسبب وجود مسام وبعض القنوات التي يتم تسريب الدعم المقدم من الحكومة إلى المواطن، وإن ما تقوم به الحكومة هو العمل على كيفية إعادة توزيع وتخصيص المبالغ المخصصة للدعم بحيث تذهب إلى مستحقيها ضمن حدود الإمكان، والملاحظ أنه عندما يكون هناك رفع أسعار بعض المواد المدعومة فإن الحكومة تعمل على إعادة ضخ هذه الأموال إلى المستحقين ضمن أقصى حدود ممكنة من حدود استهداف شرائح أو طبقات معينة بحد ذاتها لأن السوق السورية سوق غير منضبطة، أي إن آلية السوق لا يمكن الاحتكام إليها كوسيلة لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

ولكن الإشكالية الكبرى بحسب الخضر تكمن بسوء الفهم في التعاطي مع مسألة عدم الربط الوثيق بين قرارات الحكومة على المستوى الكلي من جهة ونصيب الفرد من تغيرات الدعم من جهة أخرى، أي أن أقول أنا كفرد عندما ارتفع سعر مادة معينة بمقدار ٢٠ ليرة سأدفع ما يكفيني في الشهر، ألف ليرة مثلاً، ولكني كفرد لا أعلم من وجهة نظر كلية للحكومة ما هو المقدار الذي حصلت عليه، وبشكل شخصي أقول لا يعنيني أن الحكومة كسبت عشرة مليارات على حين أنا خسرت ألف ليرة، وهذه مقاربة تحتاج إلى ثقافة بالتعامل بين الكلي والجزئي.

فما تحصل عليه الحكومة من رفع أسعار بعض أنواع السلع يذهب بشكل أو بآخر ليضخ في جيوب المواطنين ولكن الأكثر استحقاقاً وهذا ما يثبته زيادة حجم الدعم في هذه الموازنة، فكيف يمكن أن يفسر المواطن أن رفع أسعار بعض المواد المدعومة ووجود زيادة في المبلغ المقدم للدعم وفي النهاية يقولون إن الحكومة تتخلى عن الدعم وهو تفسير خاطئ؟

حيث إن هذه مقاربة تحتاج إلى فهم المفصل الرابط بين ما تحصل عليه الحكومة مجتمعة وما يحصل عليه المواطن منفرداً وما يسوّق هنا أنه لا يمكن للفرد أن يكسب إذا خسر الوطن وأن الحكومة هو هذا الرأس الذي يبصر من فوق أي إن قنوات التوزيع وقنوات الخسارة تلحظ من عين الحكومة وعلى الفرد أن يكون متقبلاً في ظل الظرف الحالي لمثل هذه القرارات لأنها لا تصب في مصلحة الحكومة وإنما تصب في مصلحة الفرد بالنهاية.

الجغرافيا الاقتصادية

ويشير الخضر إلى أن الموازنة العامة تتضمن شقين شقاً جارياً وشقاً استثمارياً، وفي الشق الاستثماري تصل تكلفة المشاريع الاستثمارية التي سيعمل بها إلى ما يقارب ٥٠٠ مليار ليرة سورية وهذه الموازنة الاستثمارية هدفها إعادة التشغيل والإنتاج وهذا الأمر محفوف بتطورات الميدان فلا يمكن لأحد أن يظن بأن الموازنة العامة للدولة يمكن أن تصنع في المكاتب وتطبق فيها وعلى الجداول، وإنما الخطة بشقيها الجاري والاستثماري سوف يتم إسقاطها على أرض الواقع، والسؤال المهم هنا: هل الميدان السوري جاهز لتقبل هذا الفيض من الاستثمارات؟

وإن ما دار في الأروقة الحكومية وكان الطرح الأهم هو كيفية اللعب على ما يسمى الجغرافيا الاقتصادية، أي بمعنى كيفية تحويل المشاريع الاستثمارية إلى الواقع وانتقاء تلك الجغرافيا التي تتقبل الاستثمار لأنه من المعروف بشكل جلي أن عدم الاستقرار هو عدو للاستثمار، ولذلك فإن الخطة يجب أن تتصف بالمرونة مع إمكانية توجيه حجم الإيرادات المخصصة للاستثمار نحو أكثر القطاعات إنتاجية وأكثر هذه القطاعات قدرة على إعادة تدوير دورة الإنتاج والاستهلاك.

الموازنة ركزت على الأولويات

إن أهم ما تم التركيز فيه ضمن الموازنة كان وفقاً لأولويات واضحة، فالقطاع العسكري ودعم الجيش والقوات المسلحة يحظى بالأولوية الأهم والأعلى درجة لإعادة الأمان والاستقرار للبلد، كما تم التأكيد في الموازنة دعم القطاعين الزراعي والصناعي كقاطرة للاقتصاد السورية، والبحث في كيفية دعم هذين القطاعين من أجل تأمين الأمن الغذائي والمعيشي والاجتماعي والدوائي، والمهم بالمحصلة هي جهود التنفيذ التي سيتم التركيز عليها في المرحلة اللاحقة.

المتابعة والتقييم الدوري للأداء الحكومي

استشهد الخضر بتشديد رئيس الحكومة على الكثير من الحرص في المتابعة وتقييم الأداء بشكل دوري ومستمر أي إن الخطة يجب ألا تلحظ في نهاية العام، ويجب أن نبتعد عن فكرة قطع الحسابات، وانتظار الجهات العامة لنهاية العام لنقوم بتقييم إنتاجها وأدائها، حيث أكد وشدد رئيس مجلس الوزراء على أهمية المتابعة المستمرة من أجل تقويم الخطط وتعديل البرامج الاستثمارية والإنفاقية عند الضرورة، لذلك فإن خطة الموازنة وإن كانت لمدة عام، ولكن عندما نرى ضرورة لتغيير بعض المشاريع لتعزيز مشاريع أخرى أو إيقاف الإنفاق في مشاريع أخرى نتيجة لمتغيرات الواقع، فسوف نقوم بذلك، وهو ما تمت مناقشته أثناء انعقاد جلسات المجلس الأعلى للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وهذا الموضوع يحكم وفق بند مرونة الخطة التي تنبع من كون خطة الموازنة قابلة للتغيير والتعديل نتيجة الرقابة المستمرة على الأداء في المرحلة اللاحقة.

هذه مطالب وزير الزراعة من الاقتصاد:

دعم تصدير البيض وإعفاء واردات الأعلاف من الرسوم الجمركية

محمد راكان مصطفى

طالب وزير الزراعة أحمد القادري وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بضرورة تشميل صادرات قطاع الدواجن بالدعم الحكومي ليتمكن المربون من الاستمرار في التصدير، لأن منتجات قطاع الدواجن تتعرض لمنافسة شديدة في الأسواق العراقية والتي تشكل المنفذ الوحيد حالياً لفائض إنتاج القطر من بيض المائدة.

كما طالب القادري في كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه بضرورة إعفاء واردات القطر من الأعلاف (ذرة – كسبة صويا – شعير) من الرسوم الجمركية، والتي تم رفعها مؤخراً من ١ بالمئة إلى ٥ بالمئة، لأنها تشكل عبئاً على المربين إضافة إلى رفعها لتكاليف الإنتاج ولاسيما أنه يتم استيراد نسبة ٩٠ بالمئة من هذه الأعلاف لعدم وجود ناتج محلي بديل عنها.

تأتي مطالبات وزير الزراعة بهدف تذليل الصعوبات التي تعوق عمل المزارعين وبناءً على الاجتماع الذي تم بين الوزارة وممثلي منتجي الدواجن بهدف الحفاظ على الأداء الحالي لقطاع إنتاج لحم الدجاج وبيض المائدة، ومنع تراجع إنتاجه في ظل الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المربون والتي فرضتها تداعيات الأزمة الراهنة.

أما جواب الاقتصاد فكان من هيئة تنمية وترويج الصادرات، التي بيّنت في ردها أن صادرات القطاع العام مشملة بالدعم من عجوزات التصدير المتحققة في الموازنة العامة للدولة، وأن المؤسسة العامة للدواجن هي إحدى الجهات التي يتم منحها دعماً من فائض عجوزات التصدير، إلا أن المؤسسة في العام الماضي لم تحصل على دعم بسبب عدم قيامها بأي تصدير، على اعتبار أن الدعم مرتبط بالتصدير.

أما بالنسبة لباقي الجهات من القطاع الخاص، اقترح اسمندر إجراء دراسة متكاملة عن الموضوع يتم من خلال تقييم الجدوى من الدعم وذلك من خلال برنامج موجود لدى الهيئة.

قد يكون الخطأ من محروقات أو من محافظ دمشق

عضو مجلس شعب: معي وثائق تثبت توزيع المحروقات على كازيات متوقفة

الوطن

كشف عضو مجلس الشعب عمار الكوش عن وجود مخالفات كبيرة حالياً في موضوع توزيع كميات المحروقات على محطات الوقود. مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن لديه جداول ووثائق تقدم بها إلى مجلس الشعب تثبت أن هناك كميات قد تم توزيعها لكازيات مغلقة ومتوقفة عن العمل بقرار رسمي من محافظ دمشق. متسائلاً: «أين ذهبت هذه الكميات».

واعتبر الكوش أن ما يجري هو مخالفة كبيرة للقانون، مبيناً أن الخطأ قد يكون من محروقات دمشق أو من وزارة النفط لكن المعني هو رئيس لجنة توزيع المحروقات «محافظ دمشق» مطالبا بمحاسبة المعنيين وفق الأصول وإحالة الملف إلى هيئة الرقابة والتفتيش، لأن «المياه قد تكون تجري من تحت المحافظ من دون أن يدري».

مؤكدا أنه منذ فترة تم استدعاء محافظ دمشق للتدقيق في بعض الشكاوى المقدمة للمجلس وفي تلك الفترة شكر المحافظ مجلس الشعب على المعلومات المقدمة إليه مؤكداً أن: «المياه لا تجري من تحته»، وأضاف الكوش أنه بالنتيجة ليس هدفنا الإساءة إلى المحافظ أو أي أحد، فهدفنا فقط تحقيق العدالة للمواطن وإنصافه ورعاية مصالح الشعب. أملاً أن يكون الرد سريعاً.

ربطة الخبز بـ٥٠ ليرة بدلاً من ٣٥

تناقص في إنتاج الخبز لتناقص الطلب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن توقيع الوزير جمال شاهين على قرار يقضي بتحديد سعر ربطة الخبز بـ٥٠ ل.س بدلاً من ٣٥ ل.س السعر المعمول به حالياً وأن القرار ما زال في طور استكمال الجانب الإداري ولم يتم تعميمه على مديريات التجارة الداخلية في المحافظات حتى نهاية الدوام الرسمي يوم أمس.

وفي محاولة للتحقق من الزيادة اتصلت «الوطن» بالمدير العام للمخابز الآلية عثمان حامد الذي أكد عدم إبلاغه بأي زيادة على سعر مادة الخبز وأن سعر مبيع الربطة في منافذ المخابز الآلية ما زال ٣٥ ل.س حتى يوم أمس.

وعن معرفته بمسوغات رفع أسعار الخبز بيّن حامد أنهم في المخابز الآلية جهة مصنعة وتنفيذية وليس لديهم اطلاع حول مسوغات الزيادة، وعن حجم الإنتاج السنوي للمخابز الآلية أوضح أنه سجل تناقصاً خلال السنوات الأخيرة إلى نصف الكمية بسبب تناقص الطلب على المادة حيث سجلت كميات الإنتاج خلال العام ٢٠١٢ نحو ٩٠٠ ألف طن ثم في العام ٢٠١٣ انخفضت إلى ٧٣٠ ألف طن وإلى ٦٣٣ ألف طن في العام السابق ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج الكلي للعام الحالي إلى ٤٥٠ ألف طن.

وفي سياق متصل كشف مدير الأسعار في الوزارة علي محمود عن صدور قرار مماثل يقضي بتعديل أجور النقل بين المحافظات والمدن السورية بما يعادل قيمة الزيادة التي طالت مادة المازوت، مبيناً أن نسبة الزيادة بسيطة جداً ولا تتعدى ١٪ من الأجور السابقة، وعن أجور النقل للمركبات ضمن دمشق وبقية المدن أوضح أن المكتب التنفيذي في المحافظات هو المخول بتعديل أجور النقل، مقدراً عدم صدور أي تعديل على هذه الأجور كون نسبة الزيادة لن تمثل أي قيمة تذكر، وعلى سبيل المثال التعرفة المحدد بـ٤٠ ل.س سترتفع بنسبة ١٪ وهو ما يعادل ٤٠ قرشاً وبالمحصلة زيادة لا تذكر. وعن الإجراءات الرقابية والتموينية المرافقة لصدور رفع أسعار مادتي المازوت والغاز الأخيرة بيّن مدير حماية المستهلك في الوزارة باسل طحان لـ«الوطن» أنها متابعة للإجراءات السابقة في التشدد في مراقبة الأسعار وزيادة عدد العناصر والدوريات في الأسواق ورصد أي حالة زيادة أو تلاعب وتنظيم الضبوط بحق المخالفين، والعديد من الإجراءات مثل إغلاق المنشآت أو الفعاليات التجارية والاقتصادية المخالفة وإحالة المخالفين وخاصة لجهة التلاعب بأسعار مادة المحروقات على القضاء علماً أن عقوبة بيع أي مادة مدعومة من الدولة بسعر زائد تصل إلى أكثر من مليون ليرة سورية.

عقود بالتراضي بقيمة ٩٢٠ مليون ل.س للسورية للشبكات

الوطن

أكد مدير عام الشركة السورية للشبكات محمد السمان أن الشركة تمكنت من تنفيذ ما قيمته ٢,٢٥٨ مليار ليرة في مشاريعها المختلفة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي وبنسبة تنفيذ بلغت ٧٨ بالمئة. مشيراً إلى أن هذه النسبة المحققة تعتبر جيدة قياساً لما يواجه الشركة من صعوبات نتيجة الظروف الراهنة بفضل جهود عمال وكوادر وإدارة الشركة التي أدت إلى تحسين الواقع الإنتاجي وإنجاز المشاريع ضمن خطتها المقررة لعام ٢٠١٥ وذلك عبر الإصرار في تحقيق خطوات مهمة وملموسة في عمل الشركة التي تعد لبنة أساسية في القطاع العام الإنشائي الذي يسهم بشكل فعال في المحافظة على مستوى الخدمات وإعادة الإعمار.

توقع السمان أن تحافظ الشركة خلال ما تبقى من العام على نسبة الإنجاز نفسها وتزيد عليها في محاولة لتنفيذ معظم الخطة السنوية البالغة ٣,٧٥٢ مليارات ليرة حيث بلغت نسبة الإنجاز العامة خلال الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث ٦٠ بالمئة مشيراً إلى ما يواجه الشركة من صعوبات تتمثل بوجود فرعين للشركة في مناطق غير آمنة في حلب ودير الزور ووقوع العديد من مشاريع الشركة في مناطق يصعب الوصول إليها إلى جانب صعوبة تأمين المواد اللازمة لمختلف المشاريع وخسارة الكثير من الآليات الإنتاجية في الشركة.

ولفت السمان إلى وجود اتفاقيات أولية مع عدة جهات لتنفيذ بعض المشاريع ضمن خطتها لعام ٢٠١٥ وتعمل الشركة للوصول إلى توقيع عقود بالتراضي لتنفيذها بقيمة ٩٢٠ مليون ليرة.

أما المشاريع المتوقع الاتفاق على تنفيذها لاحقاً وهي قيد الدراسة الآن فقد بين مدير عام السورية للشبكات أن قيمتها قد تصل إلى ٢,١١٧ مليار ليرة. لافتاً إلى وجود نشاطات متعددة أخرى للشركة تتعدى الأعمال الكلاسيكية التي تقوم بتنفيذها وهي تسعى وتعمل بجد لتنفيذ مشاريع الطاقات البديلة.